

تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهو يقدم آخر التطورات الحاصلة منذ تقديم تقريره في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢ (S/2002/977)، ويورد سردا لنشر وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، التي مُدّدت ولايتها حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٣٤ (٢٠٠٢) المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويتضمن التقرير معلومات مستكملة عن أنشطة البعثة المتصلة بتقديم المساعدة إلى لجنة الحدود الإثيوبية الإريتريّة، حسب التكليف الوارد في قرارات المجلس ذات الصلة، بغية تيسير أعمال اللجنة المتعلقة بترسيم الحدود.

ثانيا - حالة المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها

٢ - ظلت الحالة هادئة بصفة عامة في المنطقة الأمنية المؤقتة خلال الفترة قيد الاستعراض. وتعاونت القوات المسلحة لإثيوبيا وإريتريا على نحو جيد نسبيا مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ولم تلاحظ أنشطة عسكرية هامة على أي من جانبي المنطقة. غير أنه وقعت خلال أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر سلسلة من الحوادث عبر الحدود في القطاع الأوسط، شملت سرقة ماشية واختطاف أشخاص ومصادمات بين أهالي منطقتي الحدود بسبب استخدام أراضي رعي الماشية. وأصبحت الحالة في بعض الأحيان شديدة التوتر، الذي بلغ ذروته في حادثة وقعت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر انطوت على تهديد أفراد المليشيا والقرويين الإثيوبيين لحفظه السلام التابعين للبعثة. وقد أثار تلك الحادثة بالذات قلقا بالغاً سواء لدى وُلدي ممثلي الخاص.

٣ - ولئن كانت حوادث سرقة الماشية والإغارة عبر الحدود خارج نطاق ولاية البعثة أساسا، فهي قد تحدث تأثيرا مزعزا للاستقرار ومن ثم تترتب عليها آثار بالنسبة لعملية

السلام عموماً. وعلى ذلك، اتصل ممثلي الخاص بكبار المسؤولين من الجانبين، وحثهم على إيجاد حل لمشكلة الحوادث التي تقع عبر الحدود. وقد أصبح الوضع مستقراً نسبياً الآن من خلال الاشتراك النشط من جانب البعثة والتعاون من جانب الطرفين. وقامت البعثة بتكثيف دورياتها في المناطق المثيرة للقلق وتعمل في تعاون وثيق من المدراء المحليين على منع الحوادث مستقبلاً.

حرية تنقل البعثة

٤ - لا يزال أفراد البعثة يخضعون لإجراءات الهجرة من جانب السلطات الإثيوبية في مطار أديس أبابا. وتتسبب تلك الإجراءات في عمليات تعطيل وتشكل انتهاكاً لاتفاق مركز القوات. ومن جانب إريتريا، لا يزال أفراد البعثة يتعرضون لبعض التقييدات لحرية التنقل في المنطقة المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة، وفي المقام الأول في القطاع الأوسط.

٥ - ومما يؤسف له، عدم إحراز تقدم بعد بصدد إنشاء طريق جوي مباشر على ارتفاع عالٍ لتستخدمه طائرات البعثة بين أسمرة وأديس أبابا. ونظراً لعدم وجود طريق مباشر متفق عليه، تواصل البعثة رحلاتها الجوية بين العاصمةيتين عن طريق جيبوتي، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة تتعلق بأمن وعمليات البعثة. كما نجحت عن الطيران غير المباشر نفقات إضافية يبلغ مجموعها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ٢٠٠٢ دولار. وبالنظر إلى المرحلة المتقدمة التي بلغت عملية السلام، أناشد الطرفين مرة أخرى حسم هذه المسألة بروح من التراضي.

لجنة التنسيق العسكرية

٦ - بعد فترة فاصلة دامت سبعة أشهر، عقد الاجتماع الرابع عشر للجنة التنسيق العسكرية في ١١ كانون الأول/ديسمبر في نيروبي. وافتتح ممثلي الخاص الاجتماع حيث قدم قائد القوة الجديد، الميجور جنرال روبرت غوردون. كما أكد الممثل الخاص على أهمية المرحلة الجديدة من عملية السلام، التي ينبغي أن تركز على ترسيم الحدود، ودعا لجنة التنسيق العسكرية إلى الاضطلاع بمسؤوليتها عن تقديم الدعم في ذلك الصدد. واستعرضت اللجنة الحالة العسكرية في منطقة البعثة وكذلك نص قرارات مجلس الأمن الأخيرة. كما بحثت مسائل التنسيق المتصلة بمنع الحوادث التي يحتمل أن تؤدي إلى التعطيل من الوقوع في مناطق الحدود وداخل المنطقة الأمنية المؤقتة والرد على تلك الحوادث. وفضلاً عن ذلك بدأت البعثة مناقشة طرائق الاضطلاع بعملية إزالة الألغام دعماً لترسيم الحدود.

نشر البعثة

٧ - لم تجر خلال الفترة قيد الاستعراض أية تغييرات كبيرة في نشر البعثة. بيد أن حكومة إيطاليا أبلغتني أنها ستسحب اعتباراً من ٨ كانون الأول/ديسمبر هذا العام وحدة الطيران الإيطالية المشتركة في البعثة نظراً لاحتياجات أخرى لها. وقد بلغ قوات البعثة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر مجموع ١٤٠ ٤ فرداً ويشمل ٣ ٨٠٥ فرداً من القوات و ١٢٨ من موظفي المقر و ٢٠٧ مراقبين عسكريين (انظر المرفق الثاني).

٨ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، تولى الميجور جنرال روبرت غوردون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) مهامه بصفته القائد الجديد لقوات البعثة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للميجور جنرال باتريك س. كاميرت، الذي تولى قيادة البعثة بامتياز طوال فترة مهمته التي استمرت عامين.

ثالثاً - لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية

٩ - تحضيراً لعملية ترسيم الحدود، اجتمعت لجنة الحدود مع الطرفين في لندن في ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة المسائل المتصلة بترسيم الحدود، بما في ذلك نقل السلطة على الأراضي. وحضر ممثلي الخاص ذلك الاجتماع بصفة مراقب. وقد وضعت اللجنة في الاجتماع جدولاً زمنياً لأنشطة ترسيم الحدود يمتد على مدى الفترة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، على أن يبدأ الترسيم الفعلي في أيار/مايو ٢٠٠٣. كما بتت اللجنة في مسألة المستوطنات الإثيوبية عبر خط تعيين الحدود (S/2002/1245). وإني أجدد مناشدتي للطرفين تجنب القيام في منطقة الحدود بأية أنشطة يمكن أن تؤخذ على أنها مزعزعة للاستقرار. وترد في المرفق الأول معلومات إضافية عن الأعمال الأخيرة للجنة وكذلك خطة ترسيم الحدود، قدمها رئيس اللجنة.

١٠ - ونظراً للتقدم المحرز في التحضير لترسيم الحدود، فضلاً عن مقرر مجلس الأمن الوارد في قراره ١٤٣٤ (٢٠٠٢) بشأن استعراض أية آثار مترتبة بالنسبة للبعثة على عملية نقل الأراضي خلال ترسيم الحدود، بدأ ممثلي الخاص مناقشات مع الطرفين في إطار المادة ٤-١٦ من اتفاق الجزائر للسلام المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويذكر المجلس أن الطرفين طلبا في تلك المادة إلى الأمم المتحدة تيسير حل المشاكل التي قد تنشأ عن نقل السلطة على الأراضي بما في ذلك النتائج التي ستقع على الأفراد المقيمين في الأراضي التي كانت محل نزاع.

١١ - وعقب تعديل ولاية البعثة بموجب القرار ١٤٣٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس، أخذت البعثة تساعد لجنة الحدود في تنفيذ قرار تعيين الحدود (S/2002/423)، (المرفق). وبينما تعنى لجنة الحدود بإعداد الخرائط النهائية التي سيستند إليها الترسيم، عُني مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام التابع للبعثة بتنقيح خطط إزالة الألغام من المناطق الرئيسية على الحدود، بما في ذلك الطرق المحتملة للوصول إلى مواقع العلامات الحدودية الرئيسية الممكنة. كما قامت البعثة بتوفير مكاتب العمل ومعدات الاتصالات وغير ذلك من دعم النقل والإمداد للمكاتب الميدانية للجنة الحدود في أديس أبابا وأديرات وأسمرة.

١٢ - وكما جاء في تقريره السابق، ستقدم البعثة في نطاق قوامها الحالي المأذون به خدمات إزالة الألغام لدعم عملية ترسيم الحدود، بينما سيجري تغطية التكاليف المتصلة بالمتعاقدين على إزالة الألغام المدنيين وتوفير الدعم الإداري ودعم النقل والإمداد المقدم من البعثة إلى المكاتب الميدانية من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لترسيم وتعيين الحدود. وتبلغ التبرعات المقدمة والمعلن عنها للصندوق الاستئماني حوالي ٨,٤ ملايين دولار حالياً بدولارات الولايات المتحدة. وتبلغ النفقات المتوقعة المتكبدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ حوالي ٤,٤ ملايين دولار.

١٣ - وأود أن أجدد الإعراب عن تقديري للدول الأعضاء التي استجابت بسخاء لندائي بالتبرع للصندوق. غير أن التكلفة التي يتطلبها إتمام تعيين الحدود في العام القادم تقدر وفقاً لتقرير رئيس لجنة الحدود بحوالي ٧,٦ ملايين دولار مما سينجم عنه عجز قدره حوالي ٤,٦ ملايين دولار. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر مناشدتي تقديم تبرعات إضافية ليتسنى إتمام عملية تعيين الحدود بنجاح حسب خطة اللجنة دون أي تعليق بسبب الافتقار للتمويل.

رابعاً - الأعمال المتعلقة بالألغام

١٤ - لا تزال الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تمثل تهديداً خطيراً لسكان البلدين ولأفراد الأمم المتحدة وغيرهم من أفراد المساعدة الإنسانية العاملين في الميدان. ومنذ أيلول/سبتمبر إلى مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، جُرح ستة مدنيون وقُتل اثنان في أربعة حوادث بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها.

١٥ - وفي أعقاب إنشاء وكالة إزالة الألغام الإريتيرية التي ورد ذكرها في تقريره السابق، تولت إريتريا في ٣١ آب/أغسطس المسؤولية التامة عن الأعمال الإنسانية لإزالة الألغام في البلد. وبناء على تعليمات من الحكومة، أوقفت ثلاث منظمات مدنية دولية، كانت تشارك في الأعمال المتعلقة بالألغام، عملياتها الميدانية وغادرت البلد. (وسُمح لواحدة من تلك

المنظمات ولشركة تجارية بمواصلة أعمالهما). وتوقفت كذلك جميع أصول الأعمال الوطنية المتعلقة بالألغام عن العمل. وقد أسفر ذلك عن فقدان إمكانية القيام بالأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، وإعاقة العمليات الميدانية لعودة المشردين داخليا إلى بيوتهم في تلك المنطقة. ونظرا لعدم القيام بأنشطة للتوعية بمخاطر الألغام في تلك المنطقة، تضطلع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ومركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام لعملية التوعية بمخاطر الألغام لسد الفجوة الحاصلة.

١٦ - ونظرا للظروف الجديدة، وضع المركز خطة عمل منقحة، فأعاد هيكله عناصر الأعمال المتعلقة بالألغام الحالية داخل المركز والبعثة ككل. وتركّز الخطة على تقديم الدعم إلى قوة البعثة والمراقبين العسكريين في المنطقة الأمنية المؤقتة، على النحو الذي أوكله مجلس الأمن، والحفاظ في الوقت نفسه على قدرة للاستمرار في تقديم دعم للأنشطة الإنسانية للأعمال المتعلقة بالألغام. وستركّز البعثة على نحو متزايد على الأعمال المتعلقة بالألغام المرتبطة بتعيين الحدود. وفي غضون ذلك، ما زال يحرز تقدم جيد بشأن إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة. وفي المتوسط، يجري مسح ٢٠ كم، وتُزال الألغام من مساحة ١٠ كم يوميا.

خامسا - التطورات الإنسانية

١٧ - أخذ الجفاف الذي تعرضت له إثيوبيا وإريتريا منحى خطيرا، ويتأبني أنا وحكومتني إثيوبيا وإريتريا والمجتمع الإنساني قلق عظيم بشأن آثاره على السكان. ففي تشرين الأول/أكتوبر قام وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بزيارة القرن الأفريقي لتقييم آثار الجفاف والوضع الإنساني بشكل عام. ولدى عودته، شاطرنى النتيجة التي توصل إليها ومفادها أن الجفاف في البلدين ينذر بكارثة، وتستدعي الحاجة اتخاذ خطوات عاجلة لتجنب حدوث مجاعة محققة.

١٨ - وقد أدى الجفاف والأمطار غير المستقرة إلى فقدان المحصول وفقدان المواشي في كلا البلدين. وتعرّضت عدة مناطق، كانت مكتفية ذاتيا من حيث الغذاء، إلى دمار شامل تقريبا في إنتاج الحبوب في عام ٢٠٠٢. كما أدى شح المياه إلى القضاء على قطعان كانت على وشك أن تبرأ من الجفاف الأخير الذي حصل في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

١٩ - وفي إريتريا، أفادت الحكومة أن ١,٤ مليون نسمة تأثروا مباشرة بالجفاف، بالإضافة إلى الآلاف ممن لا يزالون يسعون جاهدين للتخلص من الآثار التي خلفها الصراع الحدودي. وأكثر الفئات تأثرا هم المشردون واللاجئون والمبعدون، وسكان المدن الضعفاء، والمتأثرون

بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجنود الذين ينتظرون تسريحهم من الخدمة. وارتفع عدد الأشخاص ممن يعتبرون حالياً ضعفاء من ١,٣٦ مليون نسمة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ما يقدر بـ ٢,٣ مليون نسمة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وفي حين أن السبب المباشر للأزمة التي حدثت في إريتريا يعزى إلى عدم هطول الأمطار الموسمية، فإنه يجب النظر في الأسباب الهيكلية وأسباب الضعف الأساسية. وثمة توافق عام في الآراء بشأن الحاجة في آن معاً إلى برامج إغاثة طوارئ داعمة وبذل جهود إنمائية طويلة الأجل لكسر دورة التصور جوعاً بسبب الجفاف.

٢٠ - وفي إثيوبيا، قد يصل عدد الأشخاص المتأثرين بالجفاف الذين يمكن أن يكونوا بحاجة إلى المساعدة ولا سيما المعونة الغذائية إلى ١٤ مليون شخص، وذلك في حال حدوث أسوأ سيناريو لعام ٢٠٠٣. ويُقدر أن تكون هناك حاجة لأكثر من ٣٠٠.٠٠٠ طن متري من الأغذية في الربع الأول من عام ٢٠٠٣. ويحتاج حالياً أكثر من ٦ ملايين نسمة إلى المعونة الغذائية، وفق التقييمات الحكومية والدولية. ورغم المساهمات التي قدمتها الجهات المانحة الرئيسية هذا الخريف، فإن نسبة احتياطي الغذاء الوطني تبلغ ٥١ في المائة من الاحتياجات. وقد أثر الجفاف خاصة على الشطر الشرقي من إثيوبيا وبعض المناطق الزراعية التي تحقق فائضاً، بخلاف ما حدث في السنوات السابقة. وفي الولايات الإقليمية التي تقع على حدود إريتريا، مثل تيفري وأفار، وهي أكثر الولايات تأثراً، فإن التنافس على الموارد قد يُوَجِّح التوترات المحلية.

٢١ - أما فيما يتعلق بمواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد واصلت البعثة جهودها في منطقة البعثة، وتقوم بتنظيم دورات تدريبية مشتركة للمدربين في كلا البلدين. وتبقى دورات قيادة الأقران هذه على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكثر السبل فعالية للوصول إلى أكبر عدد من الناس خلال فترة زمنية قصيرة. وتتعاون الأطراف بشكل جيد للغاية في هذا الميدان الهام.

٢٢ - استمر برنامج المشاريع السريعة الأثر خلال الفترة قيد الاستعراض، وجرى الاضطلاع بأنشطة في مجالات المياه، والنظافة الصحية وإعادة البناء والتعليم والصحة. ومن المبلغ التقريبي البالغ ٩٠٠.٠٠٠ دولار المتاح للبعثة لهذه المشاريع منذ إنشاء البعثة، استكمل ٣٢ مشروعاً، وهناك ٢٨ مشروعاً على وشك الانتهاء ولا يزال ١٠ منها في طور التنفيذ. ومنذ تقريرنا السابق، ورد أكثر من ٧٠ عرضاً جديداً من مختلف الشركاء التنفيذيين وهي بانتظار التمويل الآن. وفي الوقت الذي أعرب فيه عن امتناني للمساهمات والإعلانات عن

التبرعات من جانب مختلف الحكومات، لا تزال الحاجة إلى إعادة التأهيل كبيرة، وهناك حاجة للمزيد من التمويل بغية مواصلة هذه المشاريع الجوهرية.

سادسا - حقوق الإنسان

٢٣ - استمرت عملية تبادل إعادة المدنيين من قبل إثيوبيا وإريتريا، برعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. وأعدت إريتريا ٣٤٦ شخصا من أصل إثيوبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبذا يبلغ عدد إجمالي الأشخاص المعادين إلى وطنهم في عام ٢٠٠٢، ١٠٤٨ شخصا. وخلال عام ٢٠٠٠، أعادت إريتريا ٥٢٨ شخصا من أصل إريتري. واستنادا إلى معلومات جمعتها البعثة، لا يزال أشخاص من الجنسيتين يشكون من المصاعب الاقتصادية في البلد "الآخر"، وخاصة عدم تمكنهم من العثور على عمل بسبب التمييز على أساس الجنسية. وفي غضون ذلك، واصلت البعثة التحقيق في التقارير المتعلقة بأعمال خطف المدنيين عبر الحدود، التي يبدو أن بعضها بسبب النزاعات على أراضي الرعي.

٢٤ - يسرني أن أذكر أنه عملا باتفاقيات جنيف واتفاق الجزائر للسلام، أفرجت إثيوبيا الآن عن آخر المحتجزين الإريتريين المسجلين والذين تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم بانتظام. ومن بين هؤلاء ١٣٠ ١ أسير حرب و ٩٥ محتجزا مدنيا عادوا إلى إريتريا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر برعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. وكما يذكر أعضاء المجلس، فقد أطلقت إريتريا في شهر آب/أغسطس من هذا العام سراح آخر ٢٧٩ أسير حرب من المسجلين لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية. ومنذ بداية الصراع في عام ١٩٩٨، تم تبادل ما لا يقل عن ١٠٦٧ أسير حرب إثيوبي، و ٥٠٥٥ محتجزا مدنيا إثيوبي، و ٢٠٦٧ أسير حرب إريتري و ١٠٨٦ محتجزا مدنيا إريتريا برعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية وبانتهاءحنة جميع هؤلاء الأفراد يكون قد أغلق فصل هام في عملية السلام، ويؤمل أن يسهم ذلك أيضا في تطبيع العلاقات بين البلدين.

سابعا - الإعلام

٢٥ - واصل مكتب الإعلام التابع للبعثة إعداد تقارير عن التطورات الحاصلة في عملية السلام، وتفسير ولاية وعمل البعثة والتعريف بمهامها، وتغطية الأحداث البارزة مثل الاحتفال المشترك باليوم الدولي للسلام الذي قامت به البعثة والفرق القطرية للأمم المتحدة في كلا البلدين. وفي يوم الأمم المتحدة، وكمثال على وجود الأمم المتحدة الذي يتسم بالتنسيق في منطقة البعثة والصلة بين السلام والتنمية، أجرى ممثلي الخاص والمنسق المقيم في إثيوبيا مقابلة مشتركة في التلفزيون الإثيوبي، حظيت بتغطية إقليمية واسعة. وحافظ المكتب أيضا على عقد سلسلته من جلسات الإحاطة الصحفية بواسطة عقد المؤتمرات عن طريق الفيديو الذي

يربط عاصمتي البلدين. وافتتح مركزان إعلاميان في مكله في إثيوبيا، وفي بارتو في إريتريا، في ٩ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على التوالي. وأعدت وحدة التلفزيون سلسلة من المشاهد بالفيديو لعرضها في دور السينما المحلية.

٢٦ - وتواصل إذاعة البعثة بثها مرتين في الأسبوع على الموجة القصيرة، وبثها الأسبوعي على إذاعة إريتريا. ولم يحرز مزيد من التقدم بشأن إمكانية استخدام موجات الإذاعة الإريترية مجانا. إلا أن هيئة الإذاعة الإريترية أعربت عن استعدادها لبث برامج البعثة بتكلفة تقدر بـ ٤١٩ ٥٤ دولارا في السنة. وأعرب وزير الإعلام أيضا مؤخرا عن رغبته في النظر في هذه المسألة في ضوء خطط هيئة الإذاعة لتوسيع برامجها.

ثامنا - الجوانب المالية

٢٧ - رصدت الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٥٠ بقاء المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٨٤٥ ٢٣٠ دولار لاستمرار البعثة للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بلغت الاشتراكات التي لم تسدد إلى الحساب الخاص للبعثة ٣٤٧ ٧٣٤ ٧٣ دولارا. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة التي لم تسدد بعد لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٧٩٣ ٢٠٨ ٦٥٢ ١ دولارا.

تاسعا - ملاحظات

٢٨ - رغم الصعوبات والتأجيل في بعض الأحيان، أحرزت عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا تقدما مطردا منذ توقيع الاتفاق بشأن وقف الأعمال القتالية (S/2000/601، المرفق) في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وقد تجلّى أحد الأمثلة على هذا التقدم في قيام إثيوبيا مؤخرا بإطلاق سراح جميع ما تبقى من أسرى الحرب الإريترين المسجلين لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية، مما أدى إلى طي ذلك الفصل من عملية السلام. وما يشجعني أيضا عدم وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار منذ إقامة المنطقة الأمنية المؤقتة. ويجدوني الأمل في أن تمضي هذه الإنجازات، التي يعود الفضل فيها إلى الأطراف، قدما. وتوشك عملية السلام على أن تدخل مرحلة حاسمة من عملية تعيين الحدود.

٢٩ - وخلال هذه المرحلة المنطوية على تحديات، سيكون من الحيوي أن يواصل الطرفان تعاونهما الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ولجنة ترسيم الحدود. ومن الحتمي أن تكون لترسيم أي حدود آثار قانونية وإنسانية وأخرى متعلقة بحقوق الإنسان؛ وستتطلب تلك الآثار عناية فورية لما فيه صالح السكان الذين سيتأثرون بنقل السلطة على الأراضي من

طرف لآخر. وفي هذا الصدد، من الأساسي أن يجري الطرفان مناقشات مع ممثلي الخاص لمعالجة أية مسائل قد تنشأ، بهدف التوصل إلى حلها.

٣٠ - ورغم الطلبات المتكررة من مجلس الأمن وممثلي الخاص ومثلي شخصيا، لم تُوقع حكومة إريتريا بعد على اتفاق مركز القوات مع الأمم المتحدة. وأناشد قادة إريتريا مرة أخرى إبرام هذا الاتفاق الهام دون مزيد من التأخير. وفي الوقت نفسه، أصبح الاتفاق النموذجي لمركز القوات ساريا وفقا للقرار ١٣٢٠ (٢٠٠٠) وحدير بالذكر أن حكومة إثيوبيا وقّعت اتفاقا لمركز القوات في آذار/مارس ٢٠٠١.

٣١ - وستطلب الفترة القادمة أيضا، بل ربما أكثر من أي وقت مضى، أن يواصل الطرفان، فضلا عن لجنة الحدود وبعثة الأمم المتحدة الحصول على الدعم السياسي والمالي الكامل من جانب المجتمع الدولي. وسينفذ الصندوق الاستثماري لتعيين وترسيم الحدود بسرعة حالما يبدأ الترسيم، رغم التبرعات المهمة التي تم تلقيها إلى الآن. وبينما يتوقع أن يتحمل الطرفان عبء نفقات الترسيم والتعيين على قدم المساواة، من الواضح أن العملية قد تواجه تأخيرات خطيرة إذا لم تتوفر المساعدة الدولية. ولذلك أود تجديد ندائي إلى الأوساط المناهضة من أجل التبرع للصندوق لتيسير إكمال عملية الترسيم وفقا للجدول الزمني للجنة ترسيم الحدود.

٣٢ - ورغم أن الحالة العامة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها قد ظلت هادئة عموما، فإن الأحداث الأخيرة التي وقعت عبر الحدود كشفت بعدا جديدا في النزاع بين البلدين الجارين، وهو التنافس المحلي على الموارد الشحيحة في المناطق الحدودية المتأثرة بالجفاف. وتعد الجهود التي يبذلها الطرفان من أجل إيجاد حل لهذه الحوادث بالوسائل السلمية محط ترحيب، وإنني أحثهما على بذل قصارى جهودهما لمنع تكررها. وكما هي العادة، فإن ممثلي الخاص مستعد لمساعدة الطرفين في هذا الصدد. وفي نفس الإطار، تظل بعثة الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة في نطاق أي تدابير ترمي إلى بناء الثقة والإسهام في تطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا.

٣٣ - ويُعد الجفاف المحقق بالقرن الأفريقي، وخاصة في إريتريا وإثيوبيا، مصدر قلق عميق لي ولقادة البلدين، وللمجتمع الدولي ككل. ونظرا للحاجة الماسة لتوفير كميات كبيرة من الأغذية وغيرها من أشكال المساعدة لتفادي وقوع حالة طوارئ كبرى في سنة ٢٠٠٣، أناشد الدول الأعضاء تقديم دعم فوري وسخي للعمليات الإنسانية في إريتريا وإثيوبيا عن طريق عملية النداءات الموحدة وغيرها من الآليات، بهدف تجنب استفحال المعاناة وفقدان مزيد من الأرواح البشرية.

٣٤ - وختاماً، أود أن أعبر عن امتناني لممثلي الخاص، ليغوايلا جوزيف ليغوايلا، ولأفراد بعثة الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين، على الجهود التي يبذلونها بلا كلل لدعم عملية السلام. كما أعبر عن امتناني لموظفي الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية ميدانياً، على تعاونهم الممتاز مع بعثة الأمم المتحدة، وخاصة المساعدة التي يقدمونها لسكان البلدين الذين أصبح انتعاشهم من النزاع أصعب بفعل حالة الجفاف الخطيرة في المنطقة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للجنة الحدود التي قامت بمجهود شاق في أعمالها التحضيرية المتعلقة بترسيم الحدود. وستطرح المرحلة القادمة تحديات كبيرة، ولكنني لا أشك في أن عملية السلام ستكفل بالنجاح بفضل تعاون الطرفين والدعم الموصول والتمين الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء المهمة بالأمر.

التقرير السابع عن أعمال لجنة ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا

- ١ - هذا هو التقرير السابع للجنة ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا الذي يغطي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.
- ٢ - وخلال هذه الفترة، قامت اللجنة والمستشار الخاص ومكتب أمين اللجنة والمكاتب الميدانية في إريتريا وإثيوبيا ("المنطقة") بإعداد خرائط بمقياس ١: ٢٥٠٠٠٠، بهدف التمكن من الشروع في تحديد موقع علامات الحدود والبدء في نصب تلك العلامات. وقد أحرز تقدم ملموس بفضل تعاون الطرفين، وتم إكمال الأعمال الضرورية لإعداد تلك الخرائط.
- ٣ - وفي بداية الفترة، أعد المستشار الخاص بيانا للعمليات التي اضطلع بها وبيانا وجدولا زمنيا للعمليات التي لم يضطلع بها بعد، وأتيحت الفرصة للطرفين للتعليق عليها. ومنذ أيلول/سبتمبر، قدم المستشار الخاص للأطراف تقارير مرحلية شهرية بشأن الجدول الزمني للعمليات.
- ٤ - ووفقا لما تنص عليه توجيهات ترسيم الحدود المعلنة في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، عين الطرفان ممثلي الاتصال وموظفي الاتصال الميداني التابعين لهما. وشرع المستشار الخاص، إلى جانب رئيس فريق المساحين ونائب أمين اللجنة، في إجراء اجتماعات تنسيق منتظمة مع ممثلي الاتصال التابعين للطرفين في كل من العاصمتين. ويجري الإبقاء على الاتصال المنتظم فيما بين موظفي المكاتب الميدانية وممثلي الاتصال وموظفي الاتصال الميداني لأغراض تزويد الطرفين بالمعلومات المتعلقة بالعمليات المخطط لها واتخاذ الترتيبات الضرورية بشأن ذلك. ورافق موظفو الاتصال الميداني التابعون للطرفين معا موظفي المكاتب الميدانية كمراقبين أثناء عملهم الميداني.
- ٥ - وزار أمين اللجنة ونائبه المنطقة في الفترة ما بين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. واستعدادا لإجراء استعراض الخرائط المعدة بالتصوير المتعامد، قاما برحلة تفقدية بالطائرة على طول الحدود، وتوقفا في أديغرات لمعاينة المكتب الميداني الجديد الواقع هناك.
- ٦ - وعقد المستشار الخاص وأمين اللجنة ورئيس فريق المساحين اجتماعات في أديس أبابا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر وفي أسمرة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر مع ممثلي كل من الطرفين لمناقشة الجدول الزمني للعمليات وغير ذلك من المسائل التقنية. وقدم محضرا الاجتماعيين إلى الطرفين وللجنة.

٧ - وفي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر اجتمعت اللجنة في لندن بممثلي الطرفين لمناقشة البرنامج الزمني لترسيم الحدود وبعض التفاصيل التقنية المتعلقة به. وشارك في الاجتماع أيضا أمين اللجنة ومسجلها والمستشار الخاص، كما حضره بصفة مراقبين ممثلو الاتحاد الأفريقي وإدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، بما في ذلك الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

٨ - وردا على بعض الأسئلة التي طرحت فيما يتعلق بنطاق ولاية اللجنة وسلطاتها والامتنال لأمر اللجنة المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أصدرت اللجنة، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وثيقة معنونة "قرارات صادرة عن اللجنة"، وأحيلت إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لنشرها (انظر S/2002/1245).

٩ - وفي أعقاب التشاور مع الطرفين وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للجنة، أصدرت اللجنة، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تعديلا لتوجيهات ترسيم الحدود المؤرخة ٨ تموز/يوليه، حيث استعاضت عن الفقرة ٨ دال بنص جديد يقتضي من كل من الطرفين أن يكفل سلامة جميع موظفي المكاتب الميدانية وغيرهم من أفراد ترسيم الحدود في المنطقة الخاضعة لسيطرته، وأن يبلغ الموظفين الحكوميين المحليين والسكان بأنشطة أولئك الأشخاص مقدما.

١٠ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أحال أمين اللجنة إلى الطرفين خرائط القطاع الغربي المعدة بالتصوير المتعامد بمقياس ١: ٢٥٠٠٠. ويتوقع أن تقدم بقية الخرائط إلى الطرفين قبل نهاية السنة، وستتاح للطرفين فرصة إبداء تعليقات تقنية عليها في أجل لا يتعدى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وتزمع اللجنة إجراء تقييم ميداني مفصل لمواقع العلامات الحدودية في ضوء تلك التعليقات، ثم ستشرع في النصب الفعلي لتلك العلامات في منتصف أيار/مايو. ومن المقرر إكمال وضع العلامات وأعمال المسح النهائية في سنة ٢٠٠٣ على أساس كل قطاع على حدة، وذلك على النحو التالي: القطاع الغربي (نهاية حزيران/يونيه)، والقطاع الأوسط (نهاية تموز/يوليه) والقطاع الشرقي (نهاية آب/أغسطس). وفي غضون شهر واحد تقريبا بعد الانتهاء من كل قطاع على حدة، ستصدر اللجنة للطرفين الخريطة النهائية لذلك القطاع، بالإضافة إلى نسخة من الصفحات ذات الصلة من سجل اللجنة الذي يسجل الموقع النهائي لكل علامة على حدة. ومن المزمع الانتهاء من التسليم النهائي للوثائق من جانب الجهة المتعاقدة القائمة بالمسح وإعداد خريطة بالمقياس الصغير في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

١١ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة توفير خدمات الإمداد والنقل، بما في ذلك إيواء المتعاقدين القائمين بالترسيم. وتم البدء في الأعمال التحضيرية فيما يتعلق بإزالة الألغام من مواقع العلامات الحدودية. وفي هذا الصدد، وبالنظر لقرارات مجلس الأمن، يجري التشاور على نحو دائم بين موظفي المكاتب الميدانية وأفراد البعثة، وكذلك بين رئيس اللجنة والممثل الخاص للأمين العام. وتعرب اللجنة عن تقديرها المتواصل للمساعدة التي تتلقاها من بعثة الأمم المتحدة.

١٢ - ويقوم أمين اللجنة حاليا بإعداد ميزانية عمليات ترسيم الحدود في النصف الأول من سنة ٢٠٠٣. ولكن، حتى في هذه المرحلة يبدو أن ثمة حاجة إلى تقديم تبرعات إضافية إلى الصندوق الاستئماني في وقت قريب جدا لتفادي إعاقة تلك العمليات. وذلك يرجع إلى كون أن التكلفة التقديرية لإتمام ترسيم الحدود في سنة ٢٠٠٣ تبلغ ٧,٦ ملايين من دولارات، في حين أن الرصيد الحالي للصندوق الاستئماني لا يتعدى ٣ ملايين دولار، وسينفذ هذا المبلغ في مطلع سنة ٢٠٠٣. وثمة حاجة عاجلة إلى مبلغ إضافي قدره ٤,٦ ملايين دولار خلال الربع الأول من السنة المقبلة لكفالة المضي قدما في أعمال الترسيم. ولذلك فاللجنة تطلب إلى الأمين العام أن يوجه اهتمام جميع الدول الأعضاء إلى الحاجة الماسة لتقديم تبرعات إضافية في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) السير إليهو لاوترباخ

رئيس اللجنة

١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: حالة المساهمات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	الاجموع	عنصر الدعم الوطني
الاتحاد الروسي	٦			٦	
الأردن	٦	١٦	٩٤٣	٩٦٥	
إسبانيا	٣	٢		٥	
أستراليا		٢		٢	
أوروغواي	٤			٤	
أوكرانيا	٦			٦	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٢			٢	
أيرلندا		١٢	٢٠٣	٢١٥	٧
إيطاليا	٣	٦	١٠٩	١١٨	
باراغواي	٢			٢	
بلغاريا	٥	٢		٧	
بنغلاديش	٧	٦	١٥٩	١٧٢	
بنن	صفر	٣		٣	
البوسنة والهرسك	٩			٩	
بولندا	٦			٦	
بيرو	٢			٢	
تونس	٢	٣		٥	
الجزائر	٨			٨	
الجمهورية التشيكية	٢			٢	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨	٣		١١	
جنوب أفريقيا	٥	٢		٧	
الدانمرك	٤			٤	
رومانيا	٨			٨	
زامبيا	١٠	٤		١٤	
سلوفاكيا		٣	٢٠٢	٢٠٥	٥
سنغافورة	٢			٢	
السويد	٦			٦	
سويسرا	٤			٤	
الصين	٥			٥	
غامبيا	٤	٢		٦	

عنصر الدعم الوطني	المجموع	القوات	ضباط الأركان	المراقبون العسكريون	البلد	
	١٧		٧	١٠	غانا	
	٢		٢		فرنسا	
	٩		٢	٧	فنلندا	
	٥			٥	كرواتيا	
	٦			٦	كندا	
	٦٦٤	٦٤٠	١٣	١١	كينيا	
					المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
	١١		٥	٦	ماليزيا	
	٥		٢	٣	ناميبيا	
	٥			٥	النرويج	
	٢			٢	النمسا	
	٤			٤	نيبال	
	١٠		٤	٦	نيجيريا	
	١٥٤٤	١٥٢١	٢١	٢	الهند	
	١			١	هولندا	
	٧		١	٦	الولايات المتحدة الأمريكية	
	٣			٣	اليونان	
	١٢	٤١٤٠	٣٨٠٥	١٢٨	٢٠٧	المجموع